

ظاهرة التأصيل النحوي في العربية

دراسة وصفية

عمر علي الباروني

قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة مصراتة

o.albarouni@Edu.misuratau.edu.ly

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تتبع ظاهرة اهتم بها النحاة، وهي ظاهرة التأصيل اللغوي للشواهد والأمثلة النحوية التي يوردونها للاستدلال على قواعد النحو، أو لتوضيح مسألة نحوية؛ وذلك لغرض إبراز دقة العربية، وإبراز جهود العلماء السابقين في خدمة هذه اللغة، ومدى حرصهم على تسهيل مشكلتها لطلاب العربية. وقد تأسس البحث على تمهيد خصصته للتعريف بظاهرة التأصيل، ومبشرين: خصصت الأول للتأصيل الإجرائي، وخصصت الثاني للتأصيل العدمي.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة، التأصيل، النحوي، العربية، وصفية.

The phenomenon of grammatical rooting in Arabic, a descriptive study

Omar Ali Suleiman Al-Barouni

Arabic Language Faculty of Education Misurata University

Abstract: This research aims to trace a phenomenon that grammarians are interested in, which is the phenomenon of linguistic rooting of the grammatical evidence and examples that they provide to infer grammatical rules, or to clarify a grammatical issue. This is for the purpose of highlighting the accuracy of Arabic, and highlighting the efforts of previous scholars in serving this language, and the extent of their keenness to facilitate its problem for Arabic students. The research was based on an introduction

devoted to defining the phenomenon of rooting, and two sections: the first was devoted to procedural rooting, and the second was devoted to nihilistic rooting.

Keywords: phenomenon, rooting, grammatical, Arabic, descriptive.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان على سيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فإن اللغة العربية لغة خصها الله بخصائص جعلتها لغة متينة في قواعدها وقوانينها، واختارها لغة لكتابه الكريم، فاهتم العلماء بما خدمة لكتاب الله تعالى؛ فكان ذلك سبباً في قوتها وخلودها وحيويتها، فقعدوا القواعد، وعللوا المسائل، وحللوا الغامض، وفصلوا المجمل، ولم يتركوا شاردة ولا واردة إلا وتناولوها بالبحث والمدارسة، وخلفوا لنا تراثاً ضخماً في علومها وفنونها، وهو ما وجد فيه طلاب اليوم براحاً واسعاً للبحث والتنقيب، وهذا ما دعا الباحث هنا لتتبع ظاهرة شائعة في كتب اللغة بصفة عامة، والنحو والصرف بصفة خاصة، وهي ظاهرة التأصيل، فقد شملت مستويات الدرس اللغوي كلها، (التأصيل الوضعي، والأصولي، والصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي)، فخصصت هذا العمل للبحث في التأصيل النحوي؛ وذلك لكثرة المسائل التي وردت فيه، وهذا لا يعني قلة هذه الظاهرة في غيرها؛ بل هي كثيرة فيها كثيرة جعلت البحث الحالي في مستوى واحد من المستويات السابقة.

ومن ثم جاءت خطة الدراسة- بعد المقدمة- في تمهيد للتعريف بظاهرة التأصيل، ومبحث أول خصصته للتأصيل الإجرائي، ومبحث ثانٍ خصصته للتأصيل العدمي، ثم خاتمة لذكر أهم النتائج، يليها فهرس بالمصادر والمراجع.

وقد اخترت للدراسة المنهج الوصفي؛ لمناسبته لطبيعة البحث، ولا أدعي أنني أحطت بكل ما يتعلق بالموضوع من مسائل تأصيلية؛ ولكنني جمعت قدرًا - في اعتقادي - كافيًا لتأسيس فكرة البحث ودراستها، ونظرًا لكثرة النماذج في المطلب الأول من المبحث الأول، ذكرت نموذجين للإجراء الواحد، وفي باقي المطالب لم تكن النماذج كثيرة؛ بل في بعضها لم تزد على نموذج واحد؛ لذا ذكرت فيها نموذجًا واحدًا.

ولم ير الباحث من تناول ظاهرة التأصيل التي تعنى بالأمثلة والشواهد الواردة في كتب النحويين، وأما دراسة التأصيل بوجه عام فلا تخلو ساحة البحث منها، خاصة في الجانب الضريفي.

والله الموفق

تمهيد

(التعريف بمصطلح التأصيل)

الأصل في اللغة: "الأصلُ: أسفل كُلِّ شَيْءٍ وَجَمْعُهُ أَصُولٌ...، وَيُقَالُ: إِنَّ النَّخْلَ بِأَرْضِنَا لِأَصِيلٍ، أَي: هُوَ بِهِ لَا يَزَالُ وَلَا يَنْقُ. وَرَجُلٌ أَصِيلٌ: لَهُ أَصْلٌ. وَرَأْيٌ أَصِيلٌ: لَهُ أَصْلٌ. وَرَجُلٌ أَصِيلٌ: ثَابِتُ الرَّأْيِ عَاقِلٌ...، وَفُلَانٌ أَصِيلُ الرَّأْيِ وَقَدْ أَصْلَ رَأْيُهُ أَصَالَةً، وَإِنَّهُ لِأَصِيلِ الرَّأْيِ وَالْعَقْلِ. وَجَدُّ أَصِيلٍ أَي دُو أَصَالَةٍ" (ابن منظور، بلا، مادة: أصل)، "وأساس الحائط: أصله" (الفيومي، بلا، مادة: أصل).

وأما في الاصطلاح فقد عرفه الجرجاني بقوله: "الأصل ما يبني عليه غيره" (الجرجاني 1405، ص 45).

ويعرفه الباحث بأنه: (الشيء الذي يجعل من أول الأمر على صورته الحالية الظاهرة بلا زيادة أو نقص أو تغيير فيها).

وهذا يشمل كل الأصول، سواء اللغوية وغير اللغوية، فإذا حدث في الأصل زيادة أو حذف أو تغيير في أي شيء؛ أصبح فرعًا متحولًا عن أصل.

وقد يشتهر مصطلح (الأصل) ببعض المصطلحات الأخرى، كالتقدير، والتأويل، وغيرهما؛ فالأصل الأول لا يمكن فيه التقدير أو التأويل، أما التقدير والتأويل فيمكن جعلهما بعد الأصل، ولعل هذا ما جعل ابن يعيش والمرادي يفرقان بين (الأصل) و(التقدير)، فقد قال ابن يعيش عند حديثه عن إضافة المصدر: "وقد يضاف إلى المفعول من غير ذكر الفاعل، نحو قوله تعالى: {لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ} (فصلت: 49) والأصل: من دعاء الخير هو، والتقدير: من أن يدعو الخير" (ابن يعيش 2001، 87/4).

وقال المرادي في قوله تعالى: {فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ فَسُجِّدْ لَهُ} (الواقعة: 88-89) "والأصل: مهما يكن من شيء فإن كان من المقربين فروح، ثم تقدمت (إن) والفعل الذي بعدها، فصار التقدير: فأما إن كان من المقربين ففروح، فالتقت فاءان، فأغنت إحداها عن الأخرى، فصار فروح" (ابن الحاجب 1989، 851/2-852). فهما يجعلان التقدير تحويلاً عن الأصل.

فالمتحول أو المعدول عن أصلٍ مفترضٍ هو فرع عن هذا الأصل، وهذا ما عبر عنه ابن الحاجب بقوله: "إنما كان العدل فرعاً؛ لأنه لا بد من أصل هو معدول عنه، فالمعدول عنه هو الأصل تحقيقاً أو تقديرًا...، وإذا كان ذلك هو الأصل فالمعدول فرع" (المرادي 1992، ص 525-526). أي: سواء وافق الأصل المعدول عنه موافقة تامة، أو وافقه موافقة مقدرة تقديرًا.

وقد يكون الأصل من الأصول المرفوضة استعمالاً، فقد قال ابن مالك عند حديثه عن أفعال الشروع: "نحو: طفق زيدٌ يقرأ، وهب عمرو يصلّي. والأصل: طفق زيدٌ قارئاً، وهب عمرو مصلياً، إلا أنه من الأصول المرفوضة" (ابن مالك 1990، 389/1)، ويقصد ابن مالك بالرفض: الإخبار عن هذه الأفعال بالأسماء المفردة وبالجملة، إلا الجملة الفعلية التي فعلها المضارع في الأمر العام (الشلوبين 1981، ص 298)، ولم يرد عن العرب استعمالها بهذا التأصيل التركيبي الذي ذكره ابن مالك.

فالتأصيل رجوع إلى الأصل المفترض الذي بني عليه الكلام من أول الأمر، وهو ما يُعنى به الدرس اللساني الحديث ضمن مصطلحي (البنية العميقة، والبنية البسيطة)، فالنحو العربي أسبق في الحديث عن هذه الظاهرة من اللسانيات الحديثة.

وقد تجلّت ظاهرة التأصيل النحوي في بعض الإجراءات المتحولة عن ذلك الأصل التركيبي النحوي، كالتقديم والتأخير، والزيادة والحذف، والإقامة، وغير ذلك مما سيأتي توضيحه، وربما اجتمع أكثر من إجراء في التركيب الواحد، وذلك بحسب ما يقتضيه الأصل التركيبي، ونظرًا إلى كثرة التعويل على التأصيل في النحو سأكتفي بذكر مثالين في كل إجراء تأصيلي فيما توفرت فيه الأمثلة، أو واحد فيما لا تتوفر فيه.

المبحث الأول

(التأصيل الإجمالي)

المطلب الأول: (التأصيل بإجراء واحد):

أولاً- التأصيل بالحذف: من أكثر ما يعول عليه في ظاهرة التأصيل: الحذف اللغوي، وقد وقع في كثير من الأبواب النحوية، فمن ذلك:

- قال بعض العرب: (كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ)، والأصل المحول عنه: كيف تكون وقصعة؛ فاسم (كان) ضمير مستتر، تقديره: أنت، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام، أي: تكون أنت كيف، فلما حذف الفعل (تكون) من اللفظ انفصل الضمير المستتر فظهر (سبويه 1988، 301/1، المنفصل 1993، ص 86، الأشموني 1998، 496/1-497)، ورفع (قصعة) هو الوجه؛ لعدم وجود فعل ناصب، ولجواز العطف على الضمير المنفصل المرفوع قبلها (ابن يعين 2001، 446/1)، فحذف الفعل دلّ على الأصل المحول عنه التركيب.
- ومنه قول الشاعر [من البسيط، بلا نسبة]:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ** رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (يعقوب 1996، 279/6)

فقد حذف الشاعر حرف الجر، والأصل: أستغفر الله من ذنب (السيرافي 1974، 279/1)، فلما حذف الحرف، عمل الفعل في المفعول النصب (سيبويه 1988، 37/1-38، المبرد، بلا، 321/2، ابن السراج، بلا، 179/1، ابن يعيش 2001، 297/4-298)، وهو ما يسمى في الدرس النحوي بالنصب على نزع على الخافض (الغلاييني 1993، 32/3)، أو بالنصب على التوسع (الأزهري 2000، 520/1).

ثانياً- التأصيل بالزيادة:

• يقال: (مَا إِنَّ رَأَيْتُ زَيْدًا) والأصل في هذا التركيب: ما رأيت زيدا، ودخول (إن) صلة- أي: زائدة- أكدت معنى النفي الذي أفادته (ما)، ومن ذلك قول دريد بن الصمة [من الكامل]:

مَا إِنَّ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ ** كَالْيَوْمِ هَابِيءٍ أَتَيْتُ جُرْبَ (يعقوب 1996، 410/1)

والأصل التركيبي: ما رأيت، إلخ (الزمخشري 1993، ص 423، ابن الأثير 1420، 425/2)، ف(إن) زائدة، وحذفها لا يخل بالمعنى، لكن توكيد النفي قد زال بحذفها.

• يقال: (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، فحرف الجر موصل للأفعال إلى ما بعدها، فأحياناً يدخل على الفاعل، وأحياناً على المفعول به، والأصل في المثال السابق: ما جاءني أحدٌ، وكذلك الأمر في المفعول، فيقال: ما رأيت من أحد، أي: ما رأيت أحداً (ابن الوراق 1999، ص 206)، فحذف (من) لا يخل بالمعنى العام، ولكن معنى التوكيد بما قد زال.

ثالثاً- التأصيل بالرتبة:

• قال الكميت [من الطويل]:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً ** وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ (يعقوب 1996، 234/1)

فقد قدم الشاعر المستثنى (آل أحمد، مشعب الحق) على المستثنى منه (شيعة، مشعب)، فوجب النصب، والأصل: ما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مشعب إلا مشعب الحق (ابن يعيش 2001، 52/2-53، الأزهري 2000، 549/1).

• وقال الكميث [من الطويل]:

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى * * * عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ (يعقوب 1996، 309/6)

والأصل في التركيب: وهل المعول إلا عليك؟ فقدم الشاعر الخبر المقرون بد (إلا) على المبتدأ المؤخر (ابن عقيل 2001، 221/1-222)، ولعل في تقديم الشاعر اهتمام بالمقدم عن رتبته.

ثالثاً- التأصيل بالإقامة:

• ورد عن العرب قولهم: (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَشْبَةُ)، أتوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل، والأصل: استوى الماء مع الخشبية، فالواو (مَع) يتقارب مَعْنِيَاهُمَا؛ فمعنى (مَع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمُّه إليه، فلما كان المعنيان متقاربين أقاموا الواو مُقَامَ (مَع)؛ لأنها أخفّ لفظاً، وتُفِيدُ معنى (مع) (ابن يعيش 2001، 439/1)، وإقامة شيء مقام شيء آخر لا يكون إلا بتقارب في الوظيفة والدلالة.

• ومنه قول رؤبة [من الرجز]:

* * * إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * *

* * * قَدْ بَلَعَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا * * * (يعقوب 1996، 319/12)

فقد أقام الشاعر الظاهر مقام المضمّر، والأصل في التركيب: إن أباه وأباه (ابن هشام 1986، ص58)، بلا إعادة للاسم الظاهر.

رابعاً- التأصيل بالفصل:

- قال الكميت [من الوافر]:

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ * لَعْمُرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ (يعقوب 1996، 87/8)

فقد فصل الشاعر بين أداة الاستفهام (أ) والفعل المضارع بمفعوله الثاني (جهالا)، وهذا جائز (سيبويه 1988، 123/1)، والأصل في التركيب: أتقول بني لؤي جهالاً؟ (الأزهري 2000، 384/1)، والظاهر في تقدم (جهالاً) زيادة اهتمام بالمقدم لا تكون في تأخيره.

- وقالت عمرة الخثعمية [من الطويل]:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ * إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْؤَهُ فَدَعَاهُمَا (يعقوب 1996، 103/7)

فقد فصلت الشاعرة بين (أخوا) وبين (مَنْ) بقولها: (في الحرب)، والأصل في التركيب: هما في الحرب أخوا من لا أخا له (السيبويه 1974، 149/1)، وكأن في هذا الفصل شيئاً من الاستدراك لما وقع لدى السامع، لإظهار الاهتمام بما هو مستدرك.

خامساً- التأسيس بالعدل: يذكر النحاة من مواضع التأسيس: التأسيس بالعدل في التركيب، وهذا النوع قليل جداً من حيث التخريج بلفظ التأسيس، من ذلك:

- ورد في الحديث: "اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَّلْنَ" (النسائي 1991، 256/5 حديث 8826)، فذكر النون في موضع الواو للمشكلة اللفظية، والأصل في التركيب: وما أضلوا، وإنما عدل عنه لمشكلة (أظللن وأقّلن) (السيوطي، بلا، 233/1)، وهذا النوع من العدول جيء به لإيجاد شيء من الانسجام بين الفواصل الكلامية.

سادساً- التأسيس بالقلب: يذكر النحاة من مواضع التأسيس: التأسيس بالقلب في التركيب، وهذا النوع قليل جداً أيضاً من حيث التخريج بلفظ التأسيس، من ذلك:

- قال خفاف بن ندبة [من الكامل]:

كَنَوَاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ بَحْدِيَّةٍ * وَمَسَحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمَدِ (يعقوب 1996، 434/2)

ففي البيت قلب، والأصل: ومسحت اللثتين بعصف الإثمَد، قال ابن خلف: وقوله: (ومسحت باللثتين)، إلخ، أراد: مسحت اللثتين بعصف الإثمَد؛ فقلب؛ لأن الكلام لا يدخله لبس بهذا القلب (البغدادي 1414، 326/2)؛ اعتماداً على فهم السامع لمراد الشاعر.

سابغاً- التأصيل بالنيابة: يذكر النحاة من مواضع التأصيل: التأصيل بالنيابة في التركيب، وهذا النوع قليل جداً أيضاً من حيث التخريج بلفظ التأصيل، من ذلك:

- يقال: (زَيْدٌ ضَرِيْتُ)؛ فالأصل في التركيب: زيدٌ ضريْتُ زيدا؛ فكهوا تكرار لفظ الاسم الظاهر (زيد)؛ فأنابوا الضمير مناب الظاهر؛ فقالوا: زيد ضريت (ناظر الجيش 1428، 3038/6)؛ لأن التكرار الذي يغني عنه السابق فيه حشو وتكرار لا داعي له.

المطلب الثاني: (التأصيل بأكثر من إجراء):

قد يكون التأصيل بأكثر من إجراء؛ إذ يرد في عبارات النحاة تأصيل لبعض التراكيب بأكثر من إجراء تأصيلي، ونظراً لقلّة ورود التأصيل بأكثر من إجراء سأكتفي بذكر مثال واحد أو مثالين لكل نوع، من ذلك:

أولاً- التأصيل بالتقديم والحذف والتعويض:

- من الأمثلة الشائعة عند النحاة قولهم: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ)، قال ابن هشام: "والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً؛ فقدم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار و(كان)؛ للاختصار، وجيء بـ(ما) للتعويض، وأدغمت النون للتقارب" (ابن هشام 1985، ص 410)، فاجتمع في هذا الإجراء تقاسم وحذف وتعويض حتى يتضح التأصيل لهذا المثال.

ثانياً- التأصيل بالحذف والنيابة:

- قولهم: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، والأصل في التركيب: احذر تلاقي نفسك والأسد، فحذف الفعل (احذر) وفاعله ضمير المخاطب المستتر فيه، فصار (تلاقي نفسك والأسد)، ثم حذف المضاف الأول (تلاقي)، وأنيب عنه الثاني (نفسك)، فانتصب؛ فصار (نفسك والأسد) بنصبهما، ثم حذف المضاف الثاني (نفس)، وأنيب عنه الثالث في التركيب وهو (الكاف)، فانتصب بعد أن كان متصلاً مجروراً بالإضافة، وانفصل؛ لتعذر اتصاله، فصار (إياك) (ابن هشام، بلا، 71-70/4، الأزهرى 2000، 274/2)، فمرآحل التحول في هذا المثال اعتمدت على إجراءين: الحذف والنيابة.

ثالثاً- التأصيل بالحذف والتغيير:

- قال تعالى: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} (مریم:4)، فقوله: (شيباً) تمييز، وهو محول عن الفاعل، والأصل في التركيب: واشتعل شيب الرأس، فقد أصبح المضاف فاعلاً، والفاعل تمييزاً (الأشموني 1998، 47/2)، فاتضح بالتأصيل التركيبي ما كان عليه النص قبل تحويله إلى تركيب التمييز.

رابعاً- التأصيل بالحذف والإقامة:

- يقال في القسم: (عَمَّرَكَ اللَّهُ مَا فَعَلْتَ كَذَا)، والأصل عند سيبويه: عمرتك الله تمييزاً (سيبويه 1988، 322/1-323، الأسترابادي 1996، 312/1)، فحذف عمرتك، ووضع (عمرك) موضع (تعميراً) مضافاً إلى مفعوله، وبقي اسم الله منصوباً على ما كان عليه (ابن الحاجب 1989، 434/1) (فيا) للتنبيه أو للنداء، والمنادى محذوف، و(عمر) منصوب على المصدرية، بمعنى التعمير، ويجوز رفعه بالابتداء إذا دخلت عليه اللام؛ فيكون حينئذٍ بمعنى الحياة، ولفظ الجلالة (الله) منصوب بنزع الخافض، والأصل: عمرتك يا لله عمرًا، أي: ذكرك به تذكيراً يَعْمُرُ قَلْبَكَ، وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر. (الصبان 1997، 387/2-388).
- نحو: ضربته سوطاً، وأصل التركيب: ضربته ضرباً بسوط، ثم حذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، وأخذت حكمه، فانتصبت انتصابه (ابن الناظم 2000، ص 192)، فقد اتضح التأصيل في المثالين بالحذف والإقامة.

خامساً- التأصيل بالحذف والتعويض:

- نحو: إذن أكرمك، جواً لمن قال لك: سأزورك، فقد ذهب الجمهور إلى أن (إذن) حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، وأصلها: (إذاً)، والأصل في التركيب: إذا جئتني أكرمك؛ فحذف ما يضاف إليه (جئتني)، وعوض منه التنوين في (إذاً)، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور (المرايبي 1992، ص 363، المرايبي 2008، 1240/3).
- ومنه قول امرأة من العرب: "زُوجي الْمَسُّ مَسُّ أَرْزَبٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْبٍ"، والأصل: مسه مس أرنب، وريحه ريح زرنب، فحذف الضمير، وجيء بـ(أل) عوضاً عنه (الأشموبي 1998، 185/1)، فظهر التأصيل بالحذف والتعويض في المثالين.

و"الزَّرْبُ: صَرَبٌ مِنَ النَّبَاتِ طَيِّبِ الرَّائِحَةِ...، وَقِيلَ: الزَّرْبُ صَرَبٌ مِنَ الطَّيِّبِ؛ وَقِيلَ: هُوَ شَجَرٌ طَيِّبُ الرَّيْحِ" (ابن منظور، بلا، مادة: زرب).

المبحث الثاني

(التأصيل العدمي)

مما لحظته ذكر النحاة التأصيل بالعدمية، فيذكرون في مواضع كثيرة قولهم - مثلاً -: (والأصل عدم التركيب)، وغيرها من التعبيرات، وسأذكر نموذجاً واحداً لكل تأصيل، وهو ما سأعرضه في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول- التأصيل العدمي الخاص بالأدوات: وردت بعض عبارات التأصيل العدمي عند حديث النحاة عن أحكام الأدوات النحوية، من ذلك:

أولاً- الأصل عدم التركيب:

- ذكر النحاة أن أصل (مهما) الجزائية: (ماما)، فقلبوا الألف هاءً، وأصلها عند الخليل (مَا) الشرطية، وزادوا فيها (مَا) للتوكيد؛ فصارت (مَامَا)، فاستقبحوا تكرار الحرفين، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً،

فقالوا: (مَهْمَا)؛ لأن الألف والهاء من مخرج واحد، وقال بعضهم: هي مركبة من (مَه) بمعنى: أكثف، و(ما) الشرطية، والمعنى: أكثف عن كل شيء ما تفعل أفعل، وقال آخرون: هي اسم مفردٌ معناه العموم؛ لأن الأصل عدم التركيب (العكبري 1995، 53/2، ابن يعيش 2001، 408/2)، وقد يطلق عليه: عدم المركب (العكبري 1995، 370/1)؛ فالتركيب مرحلة لاحقة تدخل على الأصل، فيتحول إلى بناء جديد.

ثانياً- الأصل عدم الاقتطاع:

- يرى الكوفيون أن السين مقتطعة من (سوف)، ورجحه ابن مالك، ورد بأنها لو كانت فرعاً عنها لساوتها في المدة، ولكنها أقل استعمالاً منها، وأجيب عن الأول بالتزامه، وعن الثاني بأن الفرع قد يفوق الأصل، ك(نعم، وبئس)، فإنهما فرعاً محرك العين، وهما أكثر استعمالاً، ويرى البصريون أن السين أصل برأسها (الأنباري، بلا، 446/2، السيوطي، بلا، 595/2)، وهو الأصح؛ لأن الأصل عدم الاقتطاع (السيوطي، بلا، 595/2)؛ لأن كل كلمة قائمة بذاتها من أصل الوضع.

ثالثاً- الأصل عدم التصرف:

- ذهب أكثر النحويين إلى أن (لعل) لا تركيب فيها، وأن لامه الأولى أصلية، وذهب المبرد وجماعة من البصريين إلى أن اللام الأولى زائدة لمجرد التوكيد؛ بدليل قول العرب: عل ولعل (ابن جني، بلا، 168/1، ابن الأثير 1420، 558/2، المالقي 2002، ص 322، الأندلسي، بلا، 177/5، المرادي 1992، ص 579، الموزعي، بلا، ص 395، السيوطي، بلا، 484/1)، ونسب الرضي الرأي الأول إلى الكوفيين بلا استثناء، والثاني إلى البصريين بلا استثناء، وذكر أن الكوفيين نظروا إلى أن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة؛ لأن مبنية على الخفة، وأن البصريين نظروا إلى كثرة التصرف فيها، وإلى كثرة والتقلب بها، وإلى جواز زيادة التاء فيها (الأسترابادي 1996، 374/4)؛ لأن الحروف عند الكوفيين موضوعة على هيئة لا تحمل التصرف فيها بالزيادة.

رابعاً- الأصل عدم اللحاق:

- لحاق الألف واللام بالأعلام وعدم لحاقها سيان، وليس أحدهما بأكثر من الآخر، ولا أحدهما لازماً دون الآخر، فيقال: حارث والحارث، وعباس والعباس، وفضل والفضل، والأصل عدم اللحاق؛ لأنه علم، وقبل العلمية لم يكن لحاق الألف واللام لازماً لها (الشاطبي 2007، 1/579)؛ فعلة عدم اللحاق أن العلمية ظاهرة قبل دخول الألف واللام على العلم، ولما دخلت لم تزده تعريفاً.

خامساً- الأصل عدم الزيادة:

- تزداد أحرف المضارعة للفرق بين الفعل المضارع والفعل الماضي، واختصت الزيادة بالفعل المضارع دون الفعل الماضي؛ لأنه فرع عن الفعل الماضي؛ فهو مؤخر عنه، والأصل عدم الزيادة (الصعيدي 1418، ص 254)، ومثل هذا التأصيل يعبر عنه الرضي بـ(الأصل عدم الحكم بالزيادة) (الأستراباذي 1996، 439/4، 464)؛ فالفعل المضارع متحول عن الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة.

سادساً- الأصل عدم التغيير:

- اختلف في (إذ ما)؛ فسيويوه يرى أنها حرف مثل (إن) الشرطية، فإذا قلت: إذ ما تقم أقم، فالمعنى: إن تقم أقم، ويرى المبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي أنها ظرف زمان، والمعنى: متى تقم أقم، واحتج هؤلاء بأنها قبل دخول (ما) كانت اسماً، والأصل عدم التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً؛ بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدل ذلك على أنه قد نزع منها ذلك المعنى ألبتة (ابن هشام 1383، ص 37، الأزهري 2000، 2/398)، واعترض بأنه لا يلزم من تغيير الزمان تغيير الذات كالمضارع، فإنه موضوع لأحد الزمانين، الحال أو الاستقبال، وإذا دخلت عليه أداة النفي (لم) انقلب زمانه إلى الماضي، وذاته باقية على أصلها (الأزهري 2000، 2/398).

سابعاً- الأصل عدم النيابة:

- قد تكون (من) الداخلة على بعض الظروف غير المتصرفة لابتداء الغاية، أو بمعنى (في)، أو زائدة للتوكيد، والظاهر أنها ليست بمعنى (في)؛ لأن الأصل عدم النيابة، وليست بزائدة؛ لأن الأصل عدم الزيادة، وعدم إخراجها من معناها الأصلي هو الأولى، ولا تصرف عنه إلا إذا تعذر إبقاؤها عليه، وهي

يمكن إبقاؤها على معنى الابتداء في هذه الظروف (السامرائي 2000، 194/2، 12/3)؛ وعدم النيابة لكون كل كلمة وضعت مستقلة أصلاً.

المطلب الثاني - التأصيل العدمي الخاص بالتركيب:

وردت بعض عبارات التأصيل العدمي عند حديث النحاة عن أحكام بعض التراكيب النحوية، من ذلك:

أولاً- الأصل عدم التكرار:

- ذهب البصريون إلى أن الميم في (اللهم) عوض عن (يا)، وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض (أمنا بخير)، فيجيزون: (يا اللهم) في السعة، ويبتل ذلك أنه حذف على غير قياس، وقد التزم، وأنه لا يمتنع: اللهم أمنا بخير (الأنباري، بلا، 341/1، الوراق 1999، ص 344، ابن يعيش 2001، 367/1، الأزهري 2000، 398/2)، وفيه تكرار الميم، والأصل عدم التكرار (الأزهري 2000، 224/2)؛ لأن التكرار قد يكون حشوًا لا فائدة فيه أحيانًا.

ثانيًا - الأصل عدم التقدير:

- يرى البصريون إلا الأخفض وجوب دخول (قد) على الماضي الواقع حالًا، سواء كانت ظاهرة، كقوله تعالى: { وَمَا لَنَا الْأَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءَنَا } (البقرة: 246)، أو مقدره، كقوله تعالى: { أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } (النساء: 90)، ويرى الكوفيون والأخفض عدم الاحتياج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالًا بدون (قد)، والأصل عدم التقدير خاصة عند كثرة الاستعمال (الأنباري، بلا، 252/1، ابن هشام 1985، ص 229)؛ فالتقدير يُلجأ إليه عند وقوع لبس أو إشكال لا يتضح المراد منه إلا بالتقدير.

ثالثًا - الأصل عدم الحذف:

- جعل بعضهم (فارض) في قوله تعالى: {لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ} (البقرة:68)، خبراً لمبتدأ محذوف، أي: لا هي فارض، واستبعد هذا التقدير (الأندلسي 1420، 406/1)؛ "لأن الأصل الوصف يكون بالمفرد، والأصل عدم الحذف" (ابن فرحون، بلا، 527/2)، وذكر ما هو لازم لغيره هو الأصل في التركيب.

رابعاً- الأصل عدم التقديم:

- ذكر ابن الخباز أن مثل: طبت به نفساً، وضقت به ذرعاً، من ميمز الجملة، وهو فاعل في المعنى، وأصل التركيب: طابت نفسي، وضاق ذرعي، فجعل الفعل للمتكلم، فوقع في الكلام غموض وإبهام، فأزيل بالتمييز، وأجمع النحاة على أن ميمز المفرد لا يتقدم عليه فلا يقال: له درهما عشرون؛ لأن العامل ضعيف، والأصل في مثل هذا عدم التقديم (ابن الخباز 2007، 211/1)؛ لأن تقديم اللفظ إلى غير موضعه لا يكون إلا لغرض، كالتحويل من معنى وظيفي إلى آخر.

خامساً- الأصل عدم الموجب والمانع:

- للخبر النحوي حالتان: التقدم والتأخر، والأصل منهما التأخر، دون النظر في كون ذلك واجباً أو جائزاً، ولهذا التقدم والتأخر ثلاثة أحكام: وجوب التأخر، وامتناع التقدم والعكس، وجواز التأخر والتقدم، والجواز هو الأصل من هذه الأحكام الثلاثة؛ لأن الأصل عدم الموجب والمانع (الصبان 1997، 429/1)، في مثل هذه المسألة، ولكن قد يعتري التركيب ما يوجب أو يمنع من التقديم أو التأخير.

سادساً- الأصل عدم التضمين:

- ذكر ابن مالك أن الفعل (درى) فيما يتعدى إلى اثنين، واستشهد عليه بقول الشاعر (ابن مالك، بلا، 545/2) [بلا نسبة، من الطويل]:

دُرَيْتَ الْوَيْيَ الْعَهْدَ يَا عَزُّو فَاغْتَبَطُ * فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ (يعقوب 1996، 315/2)

ف(درى) هنا بمعنى عِلْمٍ عِلْمٍ اعتقاد(الغلاييني 1993، 38/1)، فضمن (درى) معنى (علمت)، وقد يقال: الأصل عدم التضمين، والتضمين لا ينقاس(الأندلسي، بلا، 30/6، ناظر الجيش 1428، 1480/3).

وقد ذكر ابن الناظم توجيهًا لهذا التضمين فقال: "أكثر ما يستعمل (درى) معدى إلى مفعول واحد بالباء، فإذا دخلت عليه الهمزة للنقل، تعدى إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى آخر بالباء" (ابن الناظم 2000، ص142)، كقوله تعالى: { قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَأَكُمْ بِهِ } (يونس:16)؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تستعمل وفق من وضعت عليه وظيفة ودلالة.

سابعاً- الأصل عدم الحركة:

• الأصل في البناء أن يكون على السكون؛ لأنه أخف من الحركة، فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحاب هذا الأصل ما لم يمنع منه مانع (المرادي 2008، 307/1، الأزهرى 2000، 54/1، السيوطي، بلا، 79/1)؛ لأنه قد يترك هذا الأصل لسبب ما، كالتقاء ساكنين عند اتصال بعض الضمائر، ونحو ذلك.

الخاتمة

من خلال ما رصدته هذه الدراسة من شواهد وأمثلة للتأصيل النحوي، تجلت للباحث بعض النتائج، هي:

- أن النحو العربي يعتمد على الرجوع إلى الأصل الأول في تحليل مسائله وأمثله وتفسيرها.
- أن العلماء المتقدمين انتبهوا إلى ظاهرة التأصيل وحلوا كثيراً من الشواهد والأمثلة بالاعتماد عليها.
- أن ظاهرة التأصيل في اللغة العربية أسبق مما تُعنى به النظرية التوليدية التحويلية في مبدأي (البنية العميقة، والبنية السطحية).

- أن مصطلح التأصيل يختلف عن مصطلحي التأويل والتقدير، فالتأصيل يكون بأول شيء وضع عليه التركيب اللغوي، والتأويل والتقدير مرحلتان مختلفتان تتلوان التأصيل.
- أن ظاهرة التأصيل في النحو العربي تحتاج إلى دراسات واسعة للوقوف على كثير من الضوابط والنتائج الخاصة بها.

والله الموفق

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- ابن الأثير، أبو السعادات 1420: البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط(1).
- الأزهرى، خالد 2000: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1).
- الأستراباذي، رضي الدين 1996: شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونس، بنغازي- ليبيا، ط(2).
- الأشموني، أبو الحسن 1998: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1).
- الأنباري، أبو البركات، بلا: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.
- الأندلسي، أبو حيان 1420: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان، بلا: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيلية، ط(1).

- البغدادي، عبد القادر 1414: شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط(2).
- الجرجاني، علي 1405: التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1).
- ابن جني، أبو الفتح، بلا: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- ابن الحاجب، أبو عمرو 1989: أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجليل، بيروت.
- ابن الخباز، أحمد 2007: توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط(2).
- الزمخشري، أبو القاسم 1993: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط(1).
- السامرائي، فاضل 2000: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1.
- ابن السراج، أبو بكر، بلا: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
- سيويه، أبو بشر 1988: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3).
- السيرافي، أبو محمد 1974: شرح أبيات سيويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر.
- السيوطي، جلال الدين، بلا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الشاطبي، أبو إسحاق 2007: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد إبراهيم البناء، وعياد بن عيد الشيبتي، وعبد المجيد قطامش، وسليمان بن إبراهيم العايد، والسيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1).
- الشلوبين، أبو علي 1981: التوطئة، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، الكويت، ط(1).

- الصبان، أبو العرفان 1997: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1).
- الصعدي، حمد 1418: فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ابن عقيل، بهاء الدين 2001: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، السعودية.
- العكبري، أبو البقاء 1995: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط(1).
- الغلابي، مصطفى 1993: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط(28).
- ابن فرحون، أبو محمد، بلا: العتة في إعراب العمدة، تحقيق: مكتب المهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط(1).
- الفيومي، أحمد، بلا: المصباح المنير، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية.
- المالقي، أحمد 2002: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط(3).
- ابن مالك، أبو عبد الله، بلا: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة، ط(1).
- ابن مالك، أبو عبد الله 1990: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(1).
- المررد، أبو العباس، بلا: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المرادي، أبو محمد 1992: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1).
- المرادي، أبو محمد 2008: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(1).
- ابن منظور، جمال الدين، بلا: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط(1).

- الموزعي، محمد بن علي، بلا: مصابيح المغاني في حروف المعاني، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع العمري، دار المنار.
- ابن الناظم، بدر الدين 2000: شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط(1).
- ناظر الجيش، محب الدين 1428: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط(1).
- النسائي، أبو عبد الرحمن 1991: سنن النسائي الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1).
- ابن هشام، أبو محمد، بلا: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام، أبو محمد 1986: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط(1).
- ابن هشام، أبو محمد 1383: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط(11).
- ابن هشام، أبو محمد 1985: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط(6).
- ابن الوراق، أبو الحسن 1999: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط(1).
- يعقوب، إميل 1996: المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، ط(1).
- ابن يعيش، أبو البقاء 2001: شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1).
